**سنة اولى ماستر علاقات دولية محاضرة رقم 7**

**مقياس الاقتصاد السياسي الدولي**

**البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية**

**يعتبر الماركسيون العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي, وأن كل الحروب تحركها اسباب ودوافع اقتصادية. أما نظرية الحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الدول والشعوب قد يكون من بين العوامل الهامة الدافعة بها في اتجاه التمرد على النظام الدولي في محاولة منها للحصول على نصيب عادل من المزايا والتسهيلات التي يتيحها لاعضائه الأخرين, وان التأثيرات الضاغطة لثورة التوقعات المتزايدة تغذي بدورها السلوك العدواني للمجتمعات التي تعاني من الحرمان, وتسعى الدول للتعاون فيما بينها في المجتمعات الاقتصادية من خلال عمليات التكامل فيما بينها كأنشاء الاسواق الاقليمية والعالمية المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة أو منتدى التعاون الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا أو مجلس التعاون الخليج العربي وغيرها.  
 يشكل التبادل التجاري الدولي جزءا من كلية العلاقات الدولية إذ لا يوجد في بلاد العالم من يعتمد على انتاجه المحلي بصيغة مطلقة في اشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات, والدول التي تمتلك من الموارد مل يفيض عن حاجتها الاستهلاكية والانتاجية تجري عملية تبادل السلع بين الدول, ويتم تصدير فائضها إلى العالم الخارجي, وتستخدم الدول المتقدمة اقتصاديا سياسات معينة باتجاه الدول النامية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية.  
1- المقاطعة الاقتصادية : تعني الامتناع عن شراء سلع تنتجها دولة معينة ويعتبر هذا الاجراء اقل تأثيرا من اجراء الحظر في أن الذي يفرض الحظر هي الحكومات بينما الذي يمارس المقاطعة هي الشركات والمؤسسات والأفراد من خلال دوافع وطنية مثال مقاطعة اسرائيل.  
2- الحظر التجاري : يتخذ على البلاد التجارية في العادة وهناك شكلين من الحظر أما حظر كلي شامل أو حظر جزئي محدود, وتعتبر اجراءات الحظر بشكلها الكلي والجزئي أحد اكثر اشكال العقوبات الاقتصادية فعالية في السياسة الدولية مثال الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق.  
3- التعريفات الجمركية : وهي سياسة يتم بموجبها فرض ضرائب جمركية على الواردات من الدول الأجنبية, وقد يكون الهدف هو توفير الحماية للصناعة المحلية, وقد تستخدم اموال الضرائب لزيادة الدخل القومي وقد يستخدم كوسيلة عقابية ضد بعض الدول.**

**4- الحصص : تستخدم بعض الدول نظام الحصص للسيطرة على استيراد بعض الحصص حيث تقوم بتحديد حصص معينة للسلع المستوردة, ومثل هذه الأجراءات يرسل الممول عادة بضاعته إلى بلد بسعر مفضل ولكن بكمية محدودة خلال فترة معينة, فالحكومة الأمريكية تحافظ على تحديد حصص معينة في استيراد السكر من الفلبين وجمهورية الدومينيكان ومن الدول المنتجة الآخرى.  
5- المعونات الاقتصادية : تعتبر المعونات الاقتصادية واحدة من أهم الأدوات الضاغطة التي تستخدمها الدول المانحة (الدول الغربية واليابان) في سياستها الخارجية تجاه دول العالم الثالث, والهدف الرئيسي من وراء تقديم هذه المساعدات يدعم بالدرجة الأولى الدول المانحة للمساعدات, ومن خلال تلك المساعدات تفرض تلك الدول سياسات معينة على الدول المتلقية للمساعدات, وبعد نهاية الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية شروطا لمنح المساعدات للدول النامية, ومن بينها قيام هذه الأخيرة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان, وتبني الاقتصاد الحر, والأولوية في منح المساعدات للحكومات التي تطبق الانتخابات على اساس التعدية السياسية.**